تقييم الأطر التشريعية والقانونية للاستثمار في العراق في ضوء المؤشرات الدولية

Evaluating the legislative and legal frameworks for investment in Iraq in light of international indicators

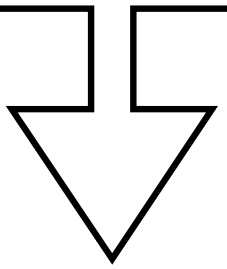

م.م. ميثم عبد الحميد روضان
جامعة البصرة للنفط والغاز

Maitham A.Rodhan
maithamahameed@gmail.com

Summary:

Investment is the main factor in the economic development process ,Therefore, all countries work to stimulate and revitalize it, Perhaps the most important investment incentives are the legislative and legal frameworks, As the presence of an appropriate legislative and legal environment is of great importance for the expansion of investment, As appropriate laws and legislation stimulate more investment, but if the legal legislation related to investment is complex and suffers from ambiguity, this will lead to a reluctance to invest and this is one of its inhibitors and disincentives،There is no doubt that the investment environment in Iraq is an environment that repels investment, and the defect may be in several aspects, including the legislative and legal aspects. It is very important to assess the legislative and legal environment for investment in Iraq through international indicators to assess the investment climate and its sub-indicators that deal with legal and legislative frameworks, the most important of which is the ease of business environment index issued by the World Bank and governance indicators.

ملخص :

يعد الاستثمار العامل الاساس و المحرك الرئيس لعملية التنمية الاقتصادية، لذلك تعمل جميع البلدان على تحفيزه وتنشيطه ، ولعل اهم محفزات الاستثمار هي الاطر التشريعية والقانونية ، اذ إن وجود بيئة تشريعية وقانونية مناسبة يعد أمراً بالغ الاهمية للتوسع في الاستثمار،حيث ان القوانين والتشريعات الملائمة تحفز على القيام بمزيد من الاستثمارات ،اما اذا كانت التشريعات القانونية المتعلقة بالاستثمار تتسم بالتعقيد وتعاني من الغموض فان ذلك سيؤدي الى العزوف عن الاستثمار ويعد ذلك احد كوابحه ومثبطاته، ومما لاشك فيه ان بيئة الاستثمار في العراق تعد بيئة طاردة للاستثمار ، وقد يكون الخلل في نواحي متعددة ومنها الناحية التشريعية والقانونية ومن المهم جدا تقييم البيئة التشريعية والقانونية للاستثمار في العراق من خلال الموشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار وموشراته الفرعية التي تتناول الاطر القانونية والتشريعية ومن اهمها موشر سهولة بيئة اداء الاعمال الصادر عن البنك الدولي ومؤشرات ادارة الحكم .

مقدمة:

لقد عانى الاقتصاد العراقي من ضعف حاد ومزمن في استقطاب الاستثمار محليا ودوليا ،وعلى الرغم من الامكانات الكبيرة التي يتمتع بها الاقتصاد العرقي ،الا انه في ذات الوقت يعاني من عدد من المقيدات والمحددات التي تعد بمثابة كوابح ومعرقلات للاستثمار ومنها البيئة التشريعية والقانونية للاستثمار ،وفي محاولة لاكتشاف اوجه الخلل والقصور في البيئة القانونية والتشريعية حاولت دراستنا هذه تسليط الضوء على البيئة القانونية والتشريعية في العراق من خلال قرائتها بواسطة المؤشرات الدولية كمؤشر سهولة اداء الاعمال الصادر عن البنك الدولي ومؤشر فاعلية الحكومة والتي تعد من المؤشرات الرئيسية التي يستند عليها الاستثمار بصورة عامة والاستثمار الاجنبي بصورة اخص في حركته وانسيابه بين البلدان المختلفة ، ومن خلال الدراسة تم مقارنة البيئة التشريعية والقانونية في العراق مع دول اخرى عربية واجنبية وتم الاشارة الى ابرز اوجه الخلل والقصور مقارنة مع تلك الدول .

اولا :أهمية البحث : تنبع اهمية البحث من أهمية ايجاد البيئة الملائمة للأستثمار بوصفه المحرك الرئيس لعملية التنمية الاقتصادية في العراق ،ومن ضمن هذه البيئة هي القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار ،اذ تسعى هذه الدراسة لتقييم البيئة التشريعية والقانونية للاستثمار في العراق من خلال الموشرات الاقليمية والدولية لتقييم مناخ الاستثمار وموشراته الفرعية التي تتناول الاطر القانونية والتشريعية، وهو منحا" قد يكون مغايرا لما دأبت عليه غيرها من الدراسات، اذ تمتاز هذه المؤشرات والصادرة عن مؤسسات عالمية رصينة بكونها تعكس التقييم العملي والواقعي لبيئة الاستثمار ومن ضمنها الاطر القانونية والتشريعية وعدم الاكتفاء بالاطر النظرية فقط.

ثانيا :اشكالية البحث : تكمن مشكلة البحث في ان بيئة الاستثمار في العراق ومن ضمنها الاطر التشريعية والقانونية تعد بيئة طاردة للاستثمار و ليست جاذبه له.

ثالثا :اهداف البحث : يهدف البحث الى دراسة مناخ الاستثمار في العراق بشكل عملي واقعي والتعرف على اهم المعوقات والمحددات التي تثبط عملية الاستثمار في العراق .

رابعا:منهجية البحث : اعتمد البحث المنهج التحليلي لمناخ الاستثمار في العراق من خلال تحليل واقع بيئة الاستثمار في العراق في ضوء المؤشرات الدولية ومقارنتها مع بعض الدول العربية والاجنبية .

خامسا:خطة البحث :لغرض بيان اشكالية البحث ولتحقيق الاهداف المتوخاة منه ، فقد تم تقسيم البحث كالاتي :-

المبحث الاول:الاطار المفاهيمي للاستثمار ومناخ الاستثمار.

اولا : الاستثمار

ثانيا : مناخ الاستثمار .

المبحث الثاني :واقع مناخ الاستثمار في العراق

اولا : امكانات الاستثمار في الاقتصاد العراقي

ثانيا: محددات الاستثمار في الاقتصاد العراقي

المبحث الثالث : موقع العراق في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار.

أولا: مؤشر سهولة أداء الاعمال

ثانيا: مؤشرات ادارة الحكم

الخاتمة

المبحث الاول :الاطار المفاهيمي للاستثمار ومناخ الاستثمار.

اولا:- الاستثمار

١-تعريف الاستثمار

توجد هناك العديد من التعاريف للاستثمار فمنها يعرف الاستثمار بانه "استخدام جزء من الموارد المتاحة في المجتمع لتكوين رأس المال اللازم للاحلال او التوسيع او لإنشاء وحدات جديدة تستخدم في العملية الانتاجية لانتاج السلع والخدمات الاخرى[1].

كماعرف بأنه "استخدام المدخرات لتمويل وتكوين طاقات انتاجية جديدة والمحافظة على الطاقات الانتاجية القائمة اوتجديدها[٢].

وفي تعريف آخر يشار إلى الاستثمار بأنه "تيار من الانفاق على كل ماهو جديد من السلع الرأسمالية الثابتة مثل الأبنية والآلات والمكائن والمعدات وكذلك الاضافات للمخزون من المواد الأولية و السلع الوسيطة والنهائية خلال مدة زمنية معينة ، كما يمثل الاستثمار ذلك الجزء من السلع النهائية الذي يضاف الى رصيد السلع الرأسمالية ،أو الذي يحل محل السلع الرأسمالية التي أهلكت[٣].

ان المفاهيم المذكورة آنفاً قدركزت في تعريفها للاستثمار على الجانب المادي منه فقط، الا انه في حقيقة الأمر ان الاستثمار لا يقتصر على الجانب المادي فقط إذ توجدهناك أنواعاً من الاستثمارات تسمى بالاستثمارات المالية وتتمثل في شراء الاوراق المالية الجديدة كالأسهم والسندات الجديدة التي تطرح لأول مرة، أما عمليات تبادل الاوراق المالية الموجودة اصلا فهي لاتمثل استثمارا من وجهة نظرالمجتمع لأنها لاتضيف أصولارأسمالية جديدة بل تعد مجرد انتقال ملكية لهذه الاوراق المالية[٤].

لذلك يعرف الاستثمار في ادبيات الامم المتحدة بأنه "أجمالي تكوين رأس المال الثابت المنفق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة مضافا إليها التحديثات والتحسينات التي تجري على السلع الراسمالية القائمة في البلد ولايقتصر ذلك على إضافة رأس المال النقدي لغرض شراء السلع الرأسمالية فقط بل ايضا على حيازة المستندات أواي شكل آخر من الموجودات المالية الجديدة[٥].

وفي التشريع العراقي عرف قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل الاستثمار بانه توظيف رأس المال في أي نشاط أو مشروع اقتصادي يعود بمنفعة على الاقتصاد الوطني وفقاً لإحكام هذا القانون[٦].

كما ان هناك نوعاً آخر من الاستثمار يتمثل بالقدرة على انتاج هذا التراكم وهو مايعرف بالاستثمار في رأس المال البشري والفكري الذي اصبح العامل المهيمن في الانتاج، ويعبر عن

الاستثمار في رأس المال البشري من خلال الإنفاق على التعليم والتدريب وبناء المهارات والانفاق على البحث والتطوير ، ويعد الانفاق الصحي أيضا أحد عناصر الإنفاق على رأس المال البشري لأنه يساعد على تفادي انخفاض مخزون رأس المال البشري فضلا عن فوائده الاقتصادية الكثيرة(٧).

لذلك يمكن التوصل الى مفهوم شامل للاستثمار والذي يمكن تعريفه بانه" مجموع الانفاق الذي يتم توجيهه نحو تكوين طاقات انتاجية جديدة او المحافظة على الطاقات الانتاجية القائمة اوالانفاق على المخزون السلعي او الانفاق على حيازة الاوراق المالية الجديدة التي تطرح لاول مرة فضلا عن الانفاق على راس المال البشري ".

٢- أنواع الاستثمار:

يقسم الاستثمار إلى تقسيمات مختلفة طبقا للزاوية التي ينظر منها الى الاستثمار، ومن هذه التقسيمات(٨):- أ- الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص:

يقصد بالاستثمار الحكومي هو الاستثمار الذي تنشئه الدولة وتقوم بتمويله اما الاستثمار الخاص فهو الاستثمار الذي يقوم به الافراد او الشركات الخاصة.

ب-الاستثمارات الوطنية والاستثمارات الخارجية:

يقصد بالاستثمارات الوطنية هي الاستثمارات التي تتم داخل الوطن، ويطلق عليها الاستثمارات الداخلية، ويطلق على رأس المال المستثمر برأس المال الوطني اما الخارجية : فهي الاستثمارات التي يقوم بها افراد أو شركات اجنبية، ويطلق على رأس المال المستثمر برأس المال الأجنبي

ت -الاستثمار المباشر والاستثمار غير المباشر: يقصد بالاستثمار المباشر راس المال المساهم الذي يتم استثماره في المشاريع المختلفة اما الاستثمار الغير مباشر فيتمثل بالاستثمار المحفظي .

ثانيا :- مناخ الاستثمار

١-تعريف مناخ الاستثمار

يكاد تعبير مناخ الاستثمار أن يكون انعكاسا لسياسات الاستثماربالمعنى الواسع ،أذ يتضمن معظم تلك السياسات التي تؤثر بطريقة مباشرة أوغير مباشرة في القرارات الاستثمارية

،بما فيها السياسات الاقتصادية الكلية وهي السياسة المالية والنقدية والتجارية ،فضلا عن البيئة القانونية والانظمة الاقتصادية التي تؤثر في توجهات القرارات الاستثمارية في أي اقتصاد قومي[٩].

وتعرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار بانه " يعبر عن مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكوّن البيئة التي يتم فيها الاستثمار"[١٠] .

كما يعرف بأنه"مجموعة السياسات والمؤسسات والقوانين الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته الى بلد دون أخر" [١١].

أي ان مناخ الاستثمار يمثل مجموعة من الظروف القانونية والتشريعية والاقتصادية والسياسية السائدة في بلد ما والتي اما ان تكون محفزة للاستثمار أو مقيدة له، حيث انها تؤثر وبشكل كبير في القرار الاستثماري سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فالوضع العام القانوني والتشريعي والاقتصادي والسياسي للدولة ومدى ما تتسم به من استقرار في تنظيماتها القانونية والمؤسساتية وتطور النظم المالية والنقدية وما تتميز به من فاعلية وكذلك درجة الوضوح والثبات، فضلاً عن سياسات الدولة الاقتصادية واجراءتها، وطبيعة السوق وآلياته وامكاناته من بنى تحتية وعناصر انتاج، وما يتميز به البلد من موارد، كل ذلك يمثل بيئة محفزة للاستثمار.

٢: مكونات مناخ الاستثمار :أما مكونات المناخ الاستثماري فتتضمن مايلي[١٢]:-

أ: النظام الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي:فكلما كانت هذه الأنظمة مؤاتية للاستثمار، أدى ذلك إلى جذب الاستثمار وزيادة معدلاته، وتحسن مناخ الاستثمار ، وازدادت كفاءة الاستثمار وفاعليته والعكس صحيح.

ب:السياسات الاقتصادية:وهنا نعني بالدرجة الاولى السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، فكلما كانت هذه السياسات مرنة وواضحة، غير متضاربة في الأهداف، وتتميز بالكفاءة والفاعلية وتتواءم مع المتغيرات والتحولات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي،

وعلى مستوى التحولات العالمية،كانت جاذبه للاستثمار، والعكس صحيح.وأهم هذه السياسات هي السياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة السعرية و سياسة التجارة الدولية.

ت: قوانين وتشريعات الاستثمار: و تتمثل بالقانون الرئيس للاستثمار في أية دولة من الدول بغض النظر عن مسمياته، فضلاً عن مجموعة من القوانين والتشريعات المكملة، مثل قانون النقد الأجنبي والبنوك، وقانون الضرائب والكمارك، وغيرها من القوانين المؤثرة في قرارات الاستثمار،إن قانون الاستثمار والقوانين المكملة له، غالباً ماتنطوي على مجالات الاستثمار وتنظيمه في الداخل وفي المناطق الحرة، و تحدد مجموعة من الضمانات والمزايا والإعفاءات للاستثمار.

ومن مميزات البيئة التشريعية والقانونية الجيدة للاستثمار ان تكون قوانين و تشريعات الاستثمارفيها تمتاز بالوضوح و المرونة و عدم التضارب فيما بينها ، اوان تحتوي على الضمانات الكافية للاستثمار، من عدم المصادرة والتاميم للمشروعات، و حرية تحويل الأرباح وخروج و دخول رأس المال المستثمرو غيرها، فضلا عن كونها تتضمن مجموعة من الحوافز و المزايا المناسبة من إعفاءات ضريبية و جمركية وما الى ذلك[١٣].

اما اذا امتازت البيئة التشريعية والقانونية بتعدد القيود القانونية كالقيود المتعلقة بالملكية كتحديد نسبة قصوى للملكية الأجنبية والقيود المتعلقة بإمكانية تحويل الأرباح و حرية الاستيراد والتصدير فضلا عن وجود إجراءات قانونية و إدارية كثيرة و متعددة ومعقدة و مكلفة للحصول على الترخيص بممارسة النشاط الاستثماري ، فمما لاشك فيه ان هذه البيئة القانونية والتشريعية تعد احد كوابع الاستثمار ومثبطاته.

المبحث الثاني :واقع مناخ الاستثمار في العراق

لغرض تسليط الضوء على واقع مناخ الاستثمار في العراق سنتناول واقع مناخ الاستثمار من ثلاث زوايا رئيسة وهي امكانات الاستثمار في العراق ومحددات الاستثمار في العراق وواقع حركة الاستثمار في العراق بعد ٢٠٠٣.

اولا: امكانات الاستثمار في الاقتصاد العراقي

تؤدي الموارد الاقتصادية المتاحة في أي بلد دورا كبيرا في تحديد حجم الاستثمار للبلد المعني،حيث ان توافر هذه الموارد من أراضٍ زراعية ومياه ومصادر الطاقة كالنفط والغاز فضلا عن الموارد البشرية ببعديها النوعي والكمي وباسعار تنافسية سوف ينجم عنه انخفاض في التكاليف بدلا من استيرادها من الخارج بتكاليف مرتفعة ومن شأن ذلك ان يرفع العائد على الاستثمار وبالتالي توسع حجم الاستثمار، وتتمثل امكانات الاستثمار في العراق بالتالي:-

١:الموارد الطبيعية:- أ: ألاراضي الزراعية:يمتاز العراق بوفرة الأراضي الزراعية الخصبة التي تقدر بحدود (44) مليون دونم والتي تشكل(26.4%) من المساحة الإجمالية للعراق والمستغل منها لا يتجاوز (23) مليون دونم أي بحدود (52.3%) من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة ، فضلاً عن هذه المساحة الكبيرة فهناك تنوع في الأراضي الزراعية، فتوجد الأراضي الطينية، والأراضي الرملية، والأراضي المزيجية، إذ إن كل نوع من هذه الأتربة يكون ملائماً لأصناف مختلفة من المحاصيل الزراعية [١٤]،،ويقدر نصيب الفرد العراقي من الاراضي الصالحة للزراعةعام 2007 بحوالي(1.5) دونم للفرد[١٥]،مقارنة ب(0.05) دونم للفرد في مصر للعام نفسه[١٦].

ب:الموارد المائية : تعد المياه من المستلزمات الضرورية للتوسع في حجم الاستثمار ولاسيما الاستثمارالزراعي ،اذ تشكل المياه العمود الفقري للاستثمار الزراعي وهي من اهم مقومات التوسع فيه افقيا وعموديا فضلا عن استخداماتها المتعددة في المشاريع الصناعية،وكذلك استخدامها في مجالات توليد الطاقة الكهربائية، إذ تعد المصادر المائية من ارخص المصادر المستخدمة في مجال توليد الطاقة الكهربائية،وتتمثل الموارد المائية في العراق بثلاثة مصادر رئيسة وهي المصادر السطحية المتمثلة بنهري دجلة والفرات وروافدهما ومياه الامطار والمياه الجوفية.

ت:النفط الخام:-يعد النفط الخام عصب الحياة الاقتصادية للعالم المعاصر نظرا لما يتمتع به من خصائص مهمة من حيث ارتفاع معامله الحراري وسهولة نقله وانخفاض تكاليف انتاجه مقارنة بمصادر الطاقة الاخرى الامر الذي جعله يتبوأ المرتبة الاولى من بين المصادر الاخرى للطاقة بأهمية نسبية تتجاوز(35%) [١٧]من اجمالي الطاقة المستهلكة عالميا.

يبلغ حجم الاحتياطي النفطي العراقي المؤكد (145) مليار برميل على وفق تقديرات منظمة البلدان المصدرة للنفط (OPEC) لعام ٢٠20 وهو بذلك يشكل مانسبته (10%) من اجمالي الاحتياطي العالمي من النفط الخام،أما الانتاج العراقي من النفط الخام فقد بلغ للعام نفسه(4,4) مليون برميل يوميا وهو مايشكل (6%) من الانتاج العالمي [١٨] ويمتاز النفط العراقي بتكاليف انتاجه المنخفضة،كما ان كلفة حفر الابار الاستكشافية تتراوح بين(6-10) ملايين دولار ويحتاج تطويرها الى (4-5) ملايين دولار اضافية وهذه التكاليف زهيدة جدا بمواقع اخرى تصل فيها التكاليف الى عشرة اضعاف هذا المبلغ ، ويعكس ذلك كله ارتفاع الاهمية الاقتصادية للنفط العراقي وارتفاع انتاجيته[١٩].

ث:الغاز الطبيعي :-يعد الغاز الطبيعي من مصادر الطاقة النظيفة ويشكل مايقارب ربع استخدام الطاقة المستهلكة في العالم ويحتل المرتبة الثالثة بعد النفط الخام والفحم ،وتشير احصائيات المنظمات الدولية إلى أن احتياطي الغاز الطبيعي في العراق تتراوح بين (3.6-3.2) تريليون متر مكعب [٢٠].

كما تنتشر في العراق فضلا عن النفط الخام والغاز الطبيعي كميات لابأس بها من الكبريت والفوسفات وغيرها من المعادن التي لم تشهد تطورا ملموسا في استكشافها واستخراجها خلال العقود السابقة بسبب الظروف التي مر بها البلد من أوضاع غير مستقرة.

٢: الموارد البشرية:تعد الإمكانات البشرية أحد اهم العوامل الرئيسة التي يعتمد عليها الاستثمار، إذ تمارس الموارد البشرية تأثيرا مزدوجا في الاستثمار، فمن جانب يؤدي ارتفاع حجم الموارد البشرية الى زيادة الطلب على السلع والخدمات أي انه يؤدي الى التوسع في حجم السوق والذي يعد من اهم محددات الاستثمار،ومن جانب آخر يؤدي ارتفاع الموارد البشرية الى زيادة المعروض من القوة العاملة التي تحتاجها المشاريع الاستثمارية في ادارتها وتشغيلها، كما ان توافر الموارد البشرية الماهرة المدربة والمؤهلة علمياً سوف يؤدي الى ارتفاع الانتاجية وبالتالي زيادة العائد على الاستثمار ومن ثم ارتفاع حجم الاستثمار.

ويمتاز العراق بوفرة موارده البشرية وارتفاع معدلات نموه السكاني إذ بلغ عدد السكان٤٠ مليون نسمة عام 2020 ،كما ان الهرم السكاني في العراق يمتاز بارتفاع نسبة السكان النشيطين اقتصاديا والذين تتراوح اعمارهم بين (15-65) سنة والذين يشكلون مانسبته(54%) من اجمالي السكان وهي نسبة جيدة بامكانها تلبية احتياجات السوق من الأيدي العاملة، أما فئة صغارالسن الذين تقل اعمارهم عن(15) سنة فيشكلون مانسبته (43%) [٢١] وهذا يعني ان هنالك قوة عاملة كبيرة مستعدة للدخول في النشاط الاقتصادي مستقبلا، ومما سبق نستدل ان الجانب الكمي للموارد البشرية في العراق متوافر ولا يعاني من شحة في اعداده سواء في الوقت الحاضر او المستقبل،

اما الجانب النوعي للموارد البشرية والمتمثل برأس المال البشري ، فيمكن الاستدلال عليه عن طريق مؤشر كمي ممثلا بعدد الطلبة المتخرجين من المعاهد والجامعات العراقية ففي عام ٢٠١٨ تخرج اكثر من ١١٥ الف فرد حاملا لشهاد البكلوريوس ،واكثر من ٣ الاف فرد تخرج من الجامعات التقنية ،و٣٠ الف من المعاهد التقنية ،فيما بلغ عدد المتخرجين من الدراسات العليا اكثر من ١١ الف فرد[٢٢] .

ثانيا:محددات الاستثمار في الاقتصاد العراقي

ان توافر رؤوس الأموال الاستثمارية في البلدان الغنية بالنفط كالعراق ولو انها تعد ضرورية الا انها ليست كافية لوحدها لتنشيط الاستثمار المطلوب وذلك لوجود عدد من المحددات التي تقيد وتحد من قدرة الاقتصاد العراقي على استيعاب كميات غير محدودة من الاستثمار والتي لابد من معالجتها ووضع الحلول المناسبة لها اذا ما اردنا رفع حجم الاستثمار في للاقتصاد العراقي،وان اهم هذه المحددات هي :-

أ: الفساد ألاداري والمالي: يعاني الاقتصاد العراقي من أشكال الفساد المختلفة(الرشوة- الاختلاس- سوء استغلال المنصب العام-تهريب الأموال- الصفقات الوهمية- المشاريع التي تنفذ دون المواصفات- سوء استخدام الصلاحيات- الابتزاز- الاتفاقات الوهمية- النكول وعدم الالتزام بالتعهدات المتفق عليها- الاعتداء على المال العام- غياب النزاهة والشفافية في العطاءات الحكومية)[٢٣]، والتي تتم ممارستها في ظل تردي الوضع الأمني وغياب قوة وسلطة القانون، ويعد الفساد من اهم محددات وعوائق الاستثمار للاقتصاد العراقي ،إذ يؤثر الفساد في الاستثمار الحكومي فيؤدي الى ارتفاع تكاليفه وتردي نوعيته وهذا يؤدي بالنتيجة الى تردي الخدمات التي يقدمها من

جانب وانخفاض العائد المترتب عليه من جانب اخر،كمايؤثر الفساد في الاستثمار الخاص إذ يؤدي الى ارتفاع تكاليفه ومن ثم انخفاض العائد المترتب عليه وانعدامه في بعض الاحيان ويقود ذلك الى تراجع الحافز لدى المستثمرين للقيام بعمليات الاستثمار ،

ب:عدم توافر الاستقرار الامني والسياسي: إن انعدام الأمن والاستقرار السياسي يؤدي الى انعدام القدرة على تكوين الأرضية المناسبة اللازمة لتكوين البيئة المؤاتية للاستثمار، إذ يمثل الامن والاستقرار السياسي الركيزة الأساسية والأرضية الصلبة التي تستند اليها عملية الاستثمار.

لقد شهدت المدة (2003-2020) حالة غير مسبوقة من الفوضى والسلب وانتشارالجريمة وعمليات الخطف والقتل والارهاب وانتشار عمليات التخريب للمرافق الحيوية والبنية التحتية مثل خطوط وابراج نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية وانابيب النفط الخام وتهديد وابتزاز العاملين الاجانب من اجل الحصول على الاموال، ممادفع بالعديد من الشركات الاجنبية الى الانسحاب من العراق فضلا عن عدم دخولها في مشاريع استثمارية جديدة،مماترك أثراً غيرايجابي على حركة الاستثمار ، أن انعدام الأمن والاستقرارالسياسي قد ترك آثارا سلبية على الاستثمار في الاقتصاد العراقي أما من خلال منعه لحدوث الاستثمار أو من خلال رفعه لتكاليف انجازه وبالتالي انخفاض حجم العوائد المتحققة منه.

ت:عدم كفاية البنى التحتية :تتمثل البنى التحتية بالطرق والجسوروسكك الحديد والمؤانى والمطارات ووسائل النقل والاتصالات ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ومحطات تصفية وإسالة المياه وشبكات الصرف الصحي،فضلا عن مشاريع الري والبزل والسدود وغيرها،ان وجود البنى التحتية المتطورة والمتكاملة والكفؤءة من شأنه ان يسهل من عملية الاستثمار ويقود لتقديم الخدمات الى المشاريع الاستثمارية بتكاليف اقل مما ينجم عنه رفع العائد المتوقع لرأس المال المستثمر ومن ثم رفع حجم الاستثمار .

لقد عانى العراق من تخلف وانهيار واضح في بناه التحتية، ففي الوقت الذي لم تسمح الظروف التي مربها العراق منذ عام 1980 بسبب الحروب ومارافقها من حصار اقتصادي من التوسع في بناء وتشييد البنى التحتية ،تعرض ماموجود من بنى تحتية الى اضرار مباشرة بسبب حربي الخليج الاولى والثانية فضلا عن أحداث عام 2003 وما تلاها من اعمال تخريب وتدمير للبنى التحتية .

ث:ضعف البيئة التشريعية والقانونية المحفزة للاستثمار:- إن وجود بيئة تشريعية وقانونية مناسبة على المستوى الوطني يعد أمراً بالغ الاهمية للتوسع في حجم الاستثمار،حيث ان القوانين

والتشريعات الملائمة التي تكفل للمستثمرين المحليين والأجانب ضمان استثماراتهم من المصادرة والتأميم وكذلك تقدم لهم التسهيلات المطلوبة كافة سواء من حيث تخصيص قطع الأراضي التي تحتاجها المشاريع الاستثمارية أم من حيث تزويدهم بالخدمات الضرورية المطلوبة اللازمة لإقامة تلك المشاريع سوف يحفزهم على القيام بمزيد من الاستثمارات ، اما اذا كانت التشريعات واللوائح القانونية لاتتضمن التسهيلات اللازمة وتعاني من الغموض وعدم الوضوح والتغير المستمر وتضارب الصلاحيات بين الجهات المختلفة المختصة بعمليات الاستثمار فان ذلك سيؤدي الى العزوف عن الاستثمار.

ولذلك تم اصدار قانون الاستثمارقم (13) لسنة2006 وعلى الرغم مماتظمنه هذا القانون من امتيازات واعفاءات الإ أنه تضمن الكثير من نقاط الضعف التي شكلت عائقا امام الاستثمار، إذ امتاز القانون بصفة العمومية في الكثير من مواده التي قد تحتمل اكثر من تفسير وعلى سبيل المثال لاالحصر الفقرة الثانية من المادة الثانية التي أكدت على تعزيز التنافسية للمشاريع المشمولة بأحكام هذا القانون بين القطاع الخاص المحلي والمستثمر الاجنبي على الرغم من الفوارق في القدرات المالية والفنية والتكنولوجية[٢٤]،كما ان هذا القانون لا يحتوي ضمانات كافية لحماية المشاريع من التأميم فالفقرة الثالثة من المادة الثانية عشرة تركت الحق للقضاء العراقي للبت في قضايا التأميم والمصادرة ،حيث ان غياب التحكيم الدولي من شأنه ان يضعف من اقبال المستثمرين من الخارج على العكس من قانون الاستثمارقم (4) لسنة 2006 في اقليم كردستان الذي يعطي الضمانات الكافية بذلك ،كما ان الفقرة الثالثة من المادة الاولى تشير الى ان احكام هذا القانون لاتسري على المشاريع التي يقل رأس مالها عن (250) الف دولار، ممايسهم في استبعاد العديد من المشاريع الصغيرة وعدم شمولها بالحوافز والضمانات التي يتضمنها هذا القانون[٢٥]،ومن جانب اخرتعاني البيئة الاستثمارية والقانونية في العراق بعد 2003 ،من تعدد وتداخل التشريعات والقوانين التي تنظم عمليات الاستثمارمايشتت المستثمرين بين اكثر من تشريع مع الاعتماد الكبير على الاجتهادات من

مسوؤل لآخرومن وقت لاخر حيث إن هنالك اكثر من (15) قانوناً تهتم بعملية الاستثمار[٢٦]،كما ان تعقد الاجراءت الادارية والروتين الحكومي في منح اجازات الاستثمار يقف عائقا امام عمليات الاستثمار في العراق إذ يتعرض المستثمر في العراق الى اجراءات معقدة وطويلة لتسجيل الشركات او المشاريع الاستثمارية الجديدة التي قد تصل الى (11) اجراء[٢٧]،وقد تصل كلفة الحصول على ترخيص للمشروع الاستثماري الى (1500) دولارعدا اجور المحاماة والرشى التي يجب أن تدفع هنا وهناك ويستغرق ذلك وقتاً يتراوح بين ستة أشهر الى سنة[٢٨] ،وبكل تأكيد ان هذه الاجراءات تقلل من رغبة المستثمرين وتضعف الحافز لديهم للقيام بعمليات الاستثمار، ومما سبق نستنتج ان البيئة التشريعية والقانونية في العراق تشكل احد الكوابح الرئيسة بوجه التوسع في حجم الاستثماروهي بحاجة الى وقفة جادة وحقيقية من اجل اعادة النظر في الكثيرمن قوانينها وإجراءاتها لتطويرها وتحسينها من اجل تشجيع الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الخارجية وبالتالي توسيع حركة الاستثمار.

ه:ضعف القطاع المصرفي في العراق:إن وجود قطاع مصرفي فاعل وحقيقي بإمكانه أن يؤدي دورا بارزا في توسيع حجم الاستثمار عن طريق توفيرالتمويل اللازم للأنشطة الاستثمارية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل،الا اننا نجد ان القطاع المصرفي في العراق لم يؤدِ الدور المطلوب منه في توفير التمويل اللازم للانشطة الاستثمارية والذي هوالمبرر الرئيس من مبررات وجود وإنشاءالنظام المصرفي وبالتالي فهو لم يسهم في تنشيط حركة الاستثمار .

إن القطاع المصرفي بصورة عامة كان ولا زال متشددا إلى درجة عالية في منح القروض متجنبا أية درجة من المخاطرة مما أدى إلئ ان القروض المصرفية نادرا ماتصل الى صغار المستثمرين ورجال الاعمال والمشاريع الجديدة بسبب عدم رغبة المصارف بالمخاطرة بقروض طويلة الاجل وبضمان التدفقات النقدية للمشروع ،ولذلك عجز صغار المستثمرين وهم الاغلبية الساحقة في القطاع الخاص من الاستفادة من القطاع المصرفي بسبب عدم قبول المصارف للضمانات غير العقارية والتي غالبا ما يعجز عن توفيرها الراغب في الاقتراض، كما ان ضعف أسواق رأس المال وحداثة تنظيمها وصغر حجمها تُعّد عقبة في وجه الاستثمارات وعدم توافر وتبادل وتسجيل الأوراق المالية بين أسواق الأوراق المالية العربية.

ثالثا: واقع حركة الاستثمار في العراق بعد ٢٠٠٣.

ان افضل زاوية يمكن النظر من خلالها لنشاط الاستثمار في بلد ما هي مدى قدرته على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، فالاستثمار الاجنبي المباشر يعد المؤشر الفعال الذي يعكس الصورة الحقيقية لبيئة الاستثمار نظرا لما يعتمد عليه هذا الاستثمار من مؤشرات في حركته، ومجمل هذه المؤشرات تصدر عن مؤسسات دولية موثوقة ومعتمدة، وهذا يتماشى مع منطلقات بحثنا هذا الذي يهدف لتقييم البيئة التشريعية والقانونية للاستثمار في العراق في ضوء المؤشرات الدولية ،كما ان استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر يتيح لنا الفرصة للمقارنة مع الدول الاخرى وبالذات الدول العربية .

ومن خلال الجدول(١) والذي يوضح المشاريع الاستثمارية الاجنبية الجديدة الواردة الى الدول العربية خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٨، يتضح ان العراق لم يستطع استقطاب سوى **64.661** مليار دولار خلال هذه الفترة في حين استقطبت مصر قرابة ٢٤٠ مليار دولار ، والسعودية قرابة ١٨٠ مليار ، والامارات اكثر من ١٧١ مليار دولار ،كما ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة استطاعت توفير وظائف جديدة تجاوزت ٤٣٤ وظيفة في الامارات ،واكثر من ٢٨٥ الف وظيفة في مصر ،واكثر من ٢٧٤ الف وظيفة في المغرب ، واكثر من ١٧٤ الف وظيفة في السعودية ، واكثر من ١١٦ الف وظيفة في الجزائر ، في حين بلغ عدد الوظائف الجديدة الذي وفرها الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق قرابة ٥٠ الف وظيفة خلال نفس الفترة ،وعلى الرغم من ان تسلسل العراق خلال هذه الفترة هو ٨ من بين ٢٢ دولة عربية ، الان ان حجم هذه الاستثمارات والوظائف الجديدة التي ولدتها تعد متواضعة مقارنة مع الامكانات التي يمتلكها العراق مقارنة مع تلك البلدان ،فمصر استطاعت استقطاب اكثر من اربعة اضعاف حجم الاستثمارات التي استقطبها العراق واستطاعت هذه الاستثمارات توليد وظائف جديدة تقدر باكثر من خمس اضعاف حجمها في العراق .

جدول (١)

المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٨				
الدولة المستقبلة	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار	عدد الوظائف	عدد الشركات
مصر	1,060	235,971	285,739	738
السعودية	1,561	179,714	174,830	1,104
الإمارات	5,202	171,193	434,610	4,245
دولة قطر	838	91,524	93,847	694
الجزائر	439	75,400	116,911	356
سلطنة عمان	665	75,162	108,496	470
المغرب	1,049	71,892	274,627	812
العراق	342	64,661	50,021	261
الأردن	369	48,093	69,639	289
البحرين	706	36,434	89,441	566
ليبيا	162	32,703	33,152	150
سوريا	167	28,366	40,961	138
تونس	447	28,127	108,280	364
لبنان	260	15,604	39,883	229
اليمن	53	13,714	14,398	49
الكويت	391	13,341	43,308	308
السودان	73	8,921	16,839	59
موريتانيا	33	5,443	8,162	29
جيبوتي	32	5,183	5,470	30
فلسطين	17	1,341	3,538	11
الصومال	21	1,113	1,742	19
جزر القمر	7	161	336	4
الإجمالي	13,894	1,204,061	2,014,230	

المصدر:- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ، مناخ الاستثمار في الدول العربية ، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ،الكويت ، ٢٠١٩، ص١٧.

ومن خلال الجدول (٢) نجد ان العراق خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٨ شهدة تدفق سالب للاستثمار الاجنبي المباشر، اما الاعوام ٢٠١١و٢٠١٢ فكانت تدفقات الاستثمار الاجنبي

المباشر للعراق متواضعة ،ولم تشهد البلدان العربية المختارة في الجدول (٢) تدفق سالب خلال نفس الفترة ٢٠١١-٢٠١٨ الا سلطنة عمان والجزائر عام ٢٠١٥، واحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الاولى من بين الدول العربية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة اعلاه ، اذا استقطبت ٧٩.٥٥ مليار دولار تلتها الامارات العربية المتحدة ب ٧٨.٠٩ مليار دولار ثم مصر ب ٥١.٨٨ مليار دولار ثم المغرب ثم لبنان، اما العراق فكان استقطاب الاستثمار الاجنبي فيه -٣١.٤٧ مليار دولار ، وهو الدولة الوحيدة من بين الدول العربية الاخرى المختارة التي شهدت تدفق سالب للاستثمار الاجنبي المباشر خلال هذه الفترة.

وبالمقارنة مع الدول النامية فقد استحوذت المملكة العربية السعودية على ١.٤٧% من اجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق للبلدان النامية ، تلتها الامارات العربية المتحدة ب ١.٤٥%ثم مصر ب ٠.٩٦% ، اما العراق فكانت نسبته من الاستثمارات المتدفقة للبلدان النامية -٥.٨% ، وبالمقارنة مع اجمالي الاستثمارات الاجنبية المتدفقة على مستوى العالم فان المملكة العربية السعودية استحوذت على ٠.٦١% ، والامارت ٠.٦% ، والعراق -٠.٢٤% [٢٩].

جدول (٢)

حجم الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق لبعض الدول العربية خلال المدة ٢٠١١-٢٠١٨

مقارنة مع الدول النامية والعالم. مليار دولار

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	2.30	1.5	1.7	1.51	-0.58	1.64	1.23	1.47
مصر	6.39	6.03	4.26	4.61	6.93	8.11	7.41	8.14
العراق	1.40	3.4	-2.34	-10.18	-7.57	-6.26	-5.03	-4.89
الأردن	1.69	1.55	1.95	2.18	1.6	1.55	2.03	0.95
الكويت	1.30	2.87	1.43	0.95	0.31	0.42	0.35	0.2
لبنان	3.71	3.11	2.66	2.86	2.16	2.57	2.52	2.65
المغرب	1.57	2.73	3.3	3.56	3.25	2.16	2.69	3.56
عمان	1.24	1.37	1.61	1.29	-2.17	2.27	2.92	4.19
السعودية	29.23	12.18	8.87	8.01	8.14	7.45	1.42	4.25
تونس	1.51	1.6	1.12	1.06	1	0.88	0.88	1.04
الإمارات	8.80	9.57	9.76	11.07	8.55	9.6	10.35	10.39
العالم	1396.20	1493.83	1456.32	1403.86	2041.77	1983.48	1700.47	1495.22
الدول النامية	622.01	666.17	655.95	677.34	729.89	651.98	700.64	699.31

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على :-

-UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT(UNCTAD), United Nations, New York 10017, United States of America ,World Investment Report 2020,pp239-242.

-UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT(UNCTAD), United Nations, New York 10017, United States of America ,World Investment Report 2016,pp212-216.

المبحث الثالث : موقع العراق في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار

أولا:مؤشر سهولة أداء الاعمال

وهو مؤشر مركب يتكون من عشرة مؤشرات فرعية وهي(بدء النشاط التجاري،استخراج تراخيص البناء ، الحصول على الكهرباء ،تسجيل الممتلكات ،الحصول على الائتمان،حماية المستثمر،دفع الضرائب،التجارة عبر الحدود،تنفيذ العقود،تصفية النشاط التجاري(تسوية حالات الاعسار)،ويقيس مدى تأثير القوانين والاجراءت الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم بهدف وضع أسس للتقييم والمقارنة

بين بيئة أداء الأعمال في الدول المتقدمة والنامية ويصدر هذا المؤشر بشكل سنوي عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية منذ عام ٢٠٠٣.

ويدل تصنيف الدولة على وفق هذا المؤشر الرئيس على مدى تمتع الدولة ببيئة اعمال ملائمة وجاذبة للاستثمار، إذ تدل القيمة العليا للتصنيف على بيئة غير جيدة للاعمال وكلما انخفض تصنيف البلد المعني دل ذلك على تحسن بيئة أداء الأعمال ،وتمنح المؤشرات الفرعية التي يتكون منها هذا المؤشر اوزاناً متساوية،ويتم حسابه من متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدولة في كل مؤشر فرعي.

وعلى وفق هذا المؤشر فقد احتل العراق المرتبة (114) من بين (155) دولة لعام 2005 وهو العام الذي دخل العراق فيه لأول مرة في هذا المؤشر،ثم تراجع الى المرتبة(146) من أصل (178) دولة في عام 2007 ، ثم تراجع الى المرتبة (153) من أصل (183) دولة لعام 2010 ، وفي عام ٢٠١٩ احتل العراق المرتبة ١٧٢ من اصل ١٩٠ دولة شملها التقرير وبنتيجة ٤٤.٧ من اصل١٠٠ [٣٠] .

ولتشخيص مكامن الخلل في بيئة اداء الاعمال ومن ضمنها البيئة التشريعية والقانونية سندرس بيئة اداء الاعمال في العراق للعام ٢٠١٩ حسب تقرير بيئة اداء الاعمال الصادر عن البنك الدولي والذي شمل ١٩٠ دولة ، وسنقوم بمقارنتها بعينة عشوائية من البلدان الاجنبية وسنختار نيوزلندا التي احتلت المرتبة الاولى في بيئة اداء الاعمال و كوريا الجنوبية التي تحتل المرتبة الخامسة وسنختار من بين الدول العربية الامارات التي احتلت المرتبة ١٦ عالميا والسعودية المرتبة ٦٢ وعمان المرتبة ٦٨ ومصر المرتبة ١١٤ والجزائر المرتبة ١٥٧ وكما يتضح في الجدول (٣) والذي تضمن ايضا حجم الاستثمار الاجنبي الذي استقطبته كل دولة في نفس العام ويظهر من خلاله وجود علاقة بين بيئة اداء الاعمال وحجم الاستثمارات المستقطبة،ولان مناقشة كافة التفاصيل لكافة بلدان العينة يتطلب الكثير والكثير من البحث وبما لاتتسعه هذه الورقة البحثية لذلك سنميل الى الاختصار مع التركيز على العراق وبالشكل

الذي يسلط الضوء على مكامن الخلل في هذه البيئة على امل ان يتم الاستفادة منها في تصحيح بيئة اداء الاعمال في العراق.

وبالعودة الى الموشرات الفرعية نجد ان العراق احتل المرتبة الاخيرة بين بلدان العينة وبالتسلسل ١٥٤ في بدء النشاط التجاري بينما احتلت نيوزلندا المرتبة الاولى ،فمن حيث بدأ النشاط التجاري فان ذلك يتطلب ثمان اجراءات الزامية في العراق بينما يتطلب ذلك اجراء واحدا في نيوزلندا واجرائين في الامارات ،وهذه الاجراءات تتطلب في العراق ٢٦ يوم مقارنة ب٠.٥ يوم في نيوزلندا و٤ يوم في سلطنة عمان ، وتكلف هذه الاجراءات في العراق ٣٤% من متوسط الدخل الفردي مقارنة ب ٠.٢ %في نيوزلندا و٢٠.٣٢% في مصر.

اما فيما يتعلق باستخراج تراخيص البناء فقد احتل العراق المرتبة ١٠٣ ، وهذه التراخيص تتطلب احد عشر اجراء الزاميا وهذا العدد من الاجراءات يعد جيدا مقارنة مع بقية دول العينة اذ بلغ عدد الاجراءات ١٩ اجراء في الجزائر و٢٠ اجراء في مصر ، الا ان الوقت اللازم لاستخراج تراخيص البناء في العراق يعد مؤشر غير جيد اذا يتطلب ذلك ١٦٧ يوم مقارنة ب٢٧.٥ يوم في كوريا و ٤٧.٥ يوم في الامارات ،اما كلفة استخراج هذه التراخيص فتقدر ب٠.٣% من متوسط الدخل الفردي وهي الادنى من بين دول العينة.

وايضا احتل العراق المرتبة الاخيرة بين دول العينة فيما يخص الحصول على الكهرباء ، ففي حين ان عدد الاجرءات والمدة الزمنية للحصول على الكهرباء كانت جيدة اذا ما قورنت ببعض دول العينة، الا ان النقص الكبير في تجهيز الكهرباء والانقطاعات المستمرة والتذبذب في التيار الكهربائي دفع العراق الى قعر الترتيب .

وبخصوص تسجيل الملكية احتل العراق المرتبة ١٢١ عالميا ،ويتطلب تسجيل الملكية ٥١ يوم وهي المدة الاعلى من بين دول العينة باستثناء مصر والجزائر في حين يتطلب في السعودية والامارات ١.٥ يوم،وتبلغ تكلفة تسجيل الملكبة في العراق ٧.٣ % من متوسط دخل الفرد وهي الاعلى بين دول العينة ، وتبلغ هذه الكلفة ٠% في السعودية و ٠.٢ % في الامارات.

وفي مؤشر الحصول على الائتمان حصل العراق على المرتبة ١٨٦ عالميا ، وهي الاسو من بين دول العينة كما ان النقاط التي حصل عليها العراق في مؤشر قوة الحقوق القانونية ضمن

الحصول على الائتمان كانت صفر من اصل ١٢ نقطة ، وفي مؤشر حماية المستثمرين ايضا حصل العراق على المرتبة قبل الاخيرة بين دول العينة بينما احتلت الجزائر المرتبة الاخيرة ، وكان تسلسل العراق في هذا الموشر ١١١ عالميا ، وضمن هذا المؤشر حصل العراق على خمس نقاط من اصل ١٠ في سهولة قيام المساهمين باقامة الدعاوى ، و٣ نقاط من اصل ٧ في نطاق الملكية والتنظيم و نقطة واحدة من اصل ٧ في نطاق شفافية الشركات،وفي مؤشر دفع الضرائب احتل العراق المرتبة ١٣١ بينما احتلت نيوزلندا المرتبة التاسعة وعمان المرتبة ١١.

واحتل العراق المرتبة الاخيرة في مؤشر التجارة عبر الحدود ، اذ يتطلب توفير المتطلبات المستندية اللازمة للتصدير ٥٠٤ ساعة في العراق مقارنة ب ١ ساعة في كوريا و٥ ساعة في الامارات و٧ ساعة في عمان ، اما للاستيراد فذلك يتطلب ١٧٦ ساعة للعراق مقارنة ب ١ ساعة في كل من نيوزلندا وكوريا و ١٢ ساعة في الامارات ،اما الوقت اللازم للامتثال لقوانين الحدود فيتطلب ٨٥ ساعة للتصدير و١٣١ ساعة للاستيراد مقارنة ب ١٣ و ٦ ساعة ساعة في كوريا الجنوبية و ٢٨ و٣٩ ساعة في عمان .

اما تكلفة التصدير للامتثال للشروط والمتطلبات المستندية فتقدر في العراق ب ١٨٠٠ دولار وهي الاعلى بين دول العينة مقارنة ب ٦٧ دولار في نيوزلندا و٧٣ دولار في السعودية و ١٠٠ دولار في مصر ، وللاستيراد تتطلب ٥٠٠ دولار مقارنة ب ٢٧ دولار في كوريا و ١٢٤ دولار في عمان .

في حين بلغت تكلفة التصدير للامتثال لقوانين الحدود ١١١٨ دولار وهي الاعلى بين دول العينة وللاستيراد بلغت ٦٤٤ دولار وهي الاعلى ايضا بين دول العينة مقارنة ب ٢٧٩ دولار للتصدير و ٢٤٤ دولار للاستيراد في عمان .

اما بالنسبة لانفاذ العقود فقد احتل العراق المرتبة قبل الاخيرة متقدما في ذلك على الجزائر ، فانفاذ العقود يتطلب ٥٢٠ يوم مقارنة ب ٢١٦ يوم في نيوزلندا ،وكانت تكلفة انفاذ العقود كنسبئة مئوية من قيمة المطالبة هي الاعلى بين دول العينة اذ تجاوزت ٢٨% بينما

كانت ١٢.٧% في كوريا و ١٥.١% في عمان ، وتتوزع هذه النسبة في العـــراق كـــالاتي :اتعاب المحاماة ٢٢.٥% ، رسوم قضائية ٢.٣% ، تكاليف نفاذ الحكم ٣.٣%.

اما من حيث نوعية الاجراءات فلم يحصل العراق الاعلى ١.٥ نقطة من اصل ١٨ نقطـــة بينما حصلت الامارات على ١٤ نقطة وكوريا الجنوبية على ١٤.٥ نقطة ، كما حصل العراق على صفر نقطة من اصل خمس نقاط في هيكل واجراءات المحاكم بينما حصلت الامارات على خمس نقاط ، ونفس الامر تكرر مع هيكل واجراءات المحاكم وادراة القضايا و أتمتة المحـــاكم اذ حصل العراق على صفر نقطة في كل منها،وبخصوص تسوية حالات الاعسار حصـــل العـــراق على المرتبة ١٦٨ عالميا وهي الاسوء بين دول العينة

ثانيا: مؤشرات ادارة الحكم

1 : مؤشر فاعلية الحكومة:وهو مؤشر ذاتي على ادارة الحكم يتم تجميع عناصره مـــن مصـــادر مختلفة ويقيس الادراكات الحسية لعدد من المفاهيم وتشمل (نوعية الجهاز البيروقراطي،تكاليف المعاملات،نوعية الرعاية الصحية العامة،درجة الاستقرار الحكومي) وتتراوح درجـــة المؤشـــر بين(2.5) الى(2.5-) والقيم العليا هي الافضل ويتضح من الجدول(4) أن العراق قد احتل قيماً متدنية في هذا المؤشر بلغت درجته (1.49-) عام 1996 و (1.95-) عام 2002 و تحسن بشكل طفيف عام 2010 حيث بلغت (1.22-) ثم انخفضت الى (-١.٢٥)و (-١.٣٤) للاعوام ٢٠١٥ و٢٠١٦ على التوالي .

جدول(3)

مؤشرات ادارة الحكم في العراق درجة

السنة	فاعلية الحكومة	مكافحة الفساد	نوعية الاطر التنظيمية	نفاذ القانون
1996	-1.49	-1.39	-2.35	-
2002	-1.95	-1.46	-2.21	-
2010	-1.22	-1.31	-1.05	-
٢٠١٥	١.٢٥-	١.٣٧-	-١.٢٤	-١.٤٢
٢٠١٩	١.٣٤-	١.٣٤-	-١.١٨	-١.٣٤

المصدر :- البنك الدولي، مؤشرات أدارة الحكم، متاحة على الموقع الالكتروني:-

http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports

٢: مؤشر تفاذ القانون :يقيم هذه المؤشر نفاذ القانون من حيث فاعلية ونفاذ القانون بكل تفاصيله وتتراوح درجة المؤشر بين(2.5 الى 2.5-) وكلما ارتفعت قيم المؤشر كان نفاذ وفاعلية القانون اكثر فاعلية ، ويلاحظ ان قيم هذا المؤشرللعراق وكما يظهر في الجدول (4) انها كانت سالبة للاعوام من ٢٠١٥ والى ٢٠١٩، وهذا يشير بشكل واضح وصريح الى تراجع نفاذ وفاعلية القانون في العراق .

3: مؤشر مكافحة الفساد: يقيس هذا المؤشر الذي يصدر عن مجموعة البنك الدولي مدى فاعلية وكفاءة الاجراءات الكفيلة بمكافحة الفساد والحد منه وتتراوح درجة المؤشر بين(2.5 الى 2.5-) وكلما ارتفعت قيم المؤشر كلما كانت هذه الاجراءات اكثر فاعلية ، وكما يتضح من الجدول (٥) ان درجة العراق ضمن المؤشرلعام 1996 كانت(1.39-) ثم تراجعت الى (1.46-) عام 2002 و (1.48-) لعام 2008 وتحسنت قليلا في عام 2010 إذ بلغت (1.31-)،لتتراجع الى (-١.٣٧) و (-١.٣٤) للاعوام ٢٠١٥و ٢٠١٩ على التوالي[٣١] .

إن الدرجات المتدنية التي حصل عليها العراق ضمن هذا المؤشر للمدة (1996-2020) توضح ضعف الاجراءت والسياسات الكفيلة بمعالجة ومكافحة ظاهرة الفساد الأمر الذي ترتب عليه انتشار واضح للفساد في جميع مفاصل الدولة والذي أدى بالنتيجة الى تراجع مناخ الاستثمار في العراق واعاق التوسع في عملية الاستثمار،ولذلك يجب على الدولة العمل بشكل فاعل وأكثر كفاءة على تطوير السياسات والاجراءات الكفيلة بمكافحة الفساد والحد منه.

4: مؤشر نوعية الاطر التنظيمية : تؤدي المؤسسات الحاكمة في المجتمع دورا بارزا في تحديد حجم المنافع والتكاليف الخاصة بالانشطة الاقتصادية ومن ثم تحديد حجم العائد لها، فالقوانين والتعليمات الصحيحة والداعمة للمنافسة والكفاءة تعد من اهم القضايا التي تستطيع أن تؤثر بشكل ايجابي في النتائج الاقتصادية للمجتمعات ،ومن جانب آخر فان تخلف القوانين

والتعليمات وتعقدها يؤدي الى رفع التكاليف الأولية لأي مشروع استثماري وبالتالي انخفاض العائد لها،ومن ثم تراجع الاستثمار.

ويصدر البنك الدولي مؤشراً يدعى بمؤشر نوعية الأطر التنظيمية للبلدان وتتراوح درجة هذا المؤشر بين (2.5 الى 2.5-) وكلما ارتفعت قيم المؤشر دل ذلك على تحسن الاطر التنظيمية وتطور مناخ الاستثمار والعكس صحيح،ومن خلال متابعة الجدول(٥) نلاحظ أن درجة العراق ضمن هذا المؤشر كانت (2.35-) لعام 1996 وتحسنت بشكل طفيف عام ٢٠٠٢ لتصبح (٢.٢١-)ثم تراجعت الى عام ٢٠١٥ الى (١.٢٤-)وتحسنت بشكل طفيف عام ٢٠١٩ لتصبح(١.١٨-)

وعموما فإن وضع العراق وعلى وفق هذا المؤشر طيلة المدة الممتدة من (1996 والى ٢٠١٩) كانت سيئة جدا ، حيث ان جميع القيم خلال هذه المدة هي قيم سالبة ويشير ذلك إلى أن نوعية الأطر التنظيمية في العراق هي غير كفوءة وغير محفزة للاستثمار وتعمل على إعاقة وعرقلة الاستثمار وتراجع المناخ الاستثماري.

وبالمقارنة مع الدول العربية والاجنبية التي شملتها العينة وكما يظهر في الجدول (٦) ، ان القيم التي حصل عليها العراق في جميع المؤشرات الاربعة (نوعية الاطر التنظيمية ، نفاذ القانون ، فاعلية الحكومة ، مكافحة الفساد) خلال المدة ٢٠١٥-٢٠١٩ كانت سالبة ، ففي موشر نوعية الاطر التنظيمية شهد العراق تحسننا طفيفا خلال المدة ٢٠١٥-٢٠١٩ الا انها بقيت سالبة اذ سجل العراق (١.٢٤-) عام ٢٠١٥ وتحسنت الى (١.١٨-) عام ٢٠١٥ ، اما في مجال نفاذ القانون فقد شهد العراق تراجعا في هذا المؤشر اذ بلغت قيمته -(١.٧٢-) عام ٢٠١٩ ،كما شهد العراق تراجع في مؤشر فاعلية الحكومة وتقدم طفيف في مؤشر مكافحة الفساد.

وسجل العراق النتائج الاسوء بين دول العينة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ في مؤشرات نفاذ القانون وفاعلية الحكومة ومكافحة الفساد ، فيما سجلت الجزائر قيمة ادنى من العراق في مؤشر نوعية الاطر التنظيمية في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٨ وما عدا ذلك فان العراق يحتل المرتبة الاخيرة .

وأستنادا إلى ماسبق نجد أن مناخ الاستثمارفي العراق يعاني من سلبيات عديدة فقد تميز بانعدام الاستقرار والاضطرابات والتقلبات نتيجة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدت تحولات كبيرة وعميقة والتي أثرت بشكل مباشر وغير مباشر في مناخ الاستثمار في العراق وجعلت منه مناخا طاردا للاستثمار، الأمر الذي انعكس بشكل سلبي في حجم الأستثمار المستقطب.

جدول (٤)

سهولة اداء الاعمال في بلدان مختارة لعام ٢٠١٩

البلدان	نيوزيلندا	كوريا الجنوبية	الإمارات	العربية السعودية	عمان	مصر	الجزائر	العراق
حجم الاستثمار الاجنبي المباشر مليار دولار	٥.٤٢٧	١٠.٥٦	13.79	4.56	3.12	9.01	1.38	-3.08
مرتبة سهولة ممارسة انشطة الأعمال	1	5	16	62	68	114	157	172
نتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال)	86.8	84	80.9	71.6	70	60.1	48.6	44.7
بدء النشاط التجاري – مرتبة	1	33	17	38	32	90	152	154
بدء النشاط التجاري – الإجراء (عدد)	1	3	2	3	4	5	12	8
بدء النشاط التجاري – الوقت – (أيام)	0.5	8	3.5	10	4	12	18	26
بدء النشاط التجاري – التكلفة – للرجال (٪ من دخل الفرد)	0.2	14.6	17.2	5.4	3.1	20.3	11.3	34.2
إستخراج تراخيص البناء – مرتبة	7	12	3	28	47	74	121	103
إستخراج تراخيص البناء –الإجراء (عدد)	11	10	11	14	15	20	19	11
إستخراج تراخيص البناء – الوقت (أيام)	93	27.5	47.5	100	125	173	131	167
إستخراج تراخيص البناء – التكلفة (%من متوسط الدخل القومي للفرد)	2.2	4.4	2.2	1.9	0.8	1.3	6.5	0.3
الحصول على الكهرباء – مرتبة	48	2	1	18	35	77	102	131
الحصول على الكهرباء – الإجراء (عدد)	5	3	2	2	5	5	5	5
الحصول على الكهرباء – الوقت (أيام)	58	13	7	35	30	53	84	51
تسجيل الملكية – مرتبة	2	40	10	19	52	130	165	121
تسجيل الملكية – الإجراء (عدد)	2	7	2	2	3	9	10	5
تسجيل الملكية – الوقت (أيام)	3.5	5.5	1.5	1.5	18	76	55	51
تسجيل الملكية – التكلفة (% من قيمة العقار)	0.1	5.1	0.2	0	6	1.1	7.1	7.3
الحصول على الائتمان – مرتبة	1	67	48	80	144	67	181	186

الحصول على الائتمان – مؤشر قوة الحقوق القانونية (٠–١٢)	12	5	6	4	1	5	2	0
حماية المستثمرين الأقلية – مرتبة	3	25	13	3	88	57	179	111
حماية المستثمرين الأقلية – مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (٠–١٠)	9	8	4	7	3	3	5	5
حماية المستثمرين الأقلية – مؤشر نطاق الملكية و التنظيم (٠–٧)	5	5	7	6	5	6	0	3
حماية المستثمرين الأقلية – مؤشر نطاق شفافية الشركات (٠–٧)	5	6	5	7	3	6	0	1
حماية المستثمرين الأقلية – مؤشر نطاق قوة حماية المستثمرين (٠–٥٠)	43	37	40	43	28	32	10	23
دفع الضرائب – مرتبة	9	21	30	57	11	156	158	131
دفع الضرائب – المدفوعات (عدد)	7	12	5	4	15	27	27	15
التجارة عبر الحدود – مرتبة	63	36	92	86	64	171	172	181
التجارة عبر الحدود – الوقت اللازم للتصدير: ا (ساعات) متطلبات مستندية	3	1	5	11	7	88	149	504
التجارة عبر الحدود – الوقت اللازم الاستيراد: (ساعات)متطلبات مستندية	1	1	12	32	7	265	96	176
التجارة عبر الحدود – الوقت اللازم للتصدير: الامتثال لقوانين الحدود (ساعات)	37	13	27	37	28	48	80	85
التجارة عبر الحدود – الوقت اللازم للاستيراد: الامتثال لقوانين الحدود (ساعات)	25	6	54	72	39	240	210	131
التجارة عبر الحدود – تكلفة التصدير: الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية (USD)	67	11	140	73	107	100	374	1800
التجارة عبر الحدود – تكلفة الاستيراد: الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية (USD)	80	27	283	267	124	1000	400	500
التجارة عبر الحدود – تكلفة التصدير: الامتثال لقوانين الحدود (USD)	337	185	462	319	279	258	593	1118
التجارة عبر الحدود – تكلفة الاستيراد: الامتثال لقوانين الحدود (USD)	367	315	553	465	244	554	409	644
إنفاذ العقود – مرتبة	23	2	9	51	69	166	113	147
إنفاذ العقود – الوقت (أيام)	216	290	445	575	598	1010	630	520
إنفاذ العقود – رفع وخدمة القضية	7	20	21	30	28	20	21	60
إنفاذ العقود – المحاكمة والحكم	167	150	280	365	450	720	390	360
إنفاذ العقود – إنفاذ الحكم	42	120	144	180	120	270	219	100
إنفاذ العقود – االتكلفة (% من قيمة المطالبة)	27.2	12.7	21	27.5	15.1	26.2	21.8	28.1

إنفاذ العقود – أتعاب المحاماة	22	9	10	20	10	18	10	22.5
إنفاذ العقود – الرسوم القضائية	2	3	9.4	7.5	4.5	1.3	7.4	2.3
إنفاذ العقود – تكاليف إنفاذ الحكم	3.2	0.7	1.6	0	0.6	6.9	4.4	3.3
إنفاذ العقود – نوعية الإجراءات القضائية (٠–١٨)	9.5	14.5	14	11.5	7.5	4	5.5	1.5
إنفاذ العقود – هيكل وإجراءات المحاكم (١– ٥)	3	3.5	5	4	4	2	3	0
إنفاذ العقود – إدارة القضايا (٠ – ٦)	3	4	4	3.5	1	0	0	0
إنفاذ العقود – ميكنة (أتمتة) المحاكم (٠ – ٤)	1.5	4	3	2	0	0	0	0
إنفاذ العقود – الآليات البديلة لتسوية النزاعات (٠ – ٣)	2	3	2	2	2.5	2	2.5	1.5
تسوية حالات الاعسار – مرتبة	36	11	80	168	97	104	81	168

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على :–

World bank group, Doing Business , Washington, DC 20433,2019,different page

جدول(٥)

مؤشر ادارة الحكم لبلدان مختارة لعام للمدة ٢٠١٥–٢٠١٩

الدولة	الموشر	2015	2016	2017	2018	2019
كوريا الجنوبية	نوعية الاطر التنظيمة	1.11	1.11	1.11	1.10	1.07
نيوزلندا	نوعية الاطر التنظيمة	1.92	2.04	2.09	2.01	1.88
الامارات	نوعية الاطر التنظيمة	1.11	0.97	1.01	0.93	0.98
عمان	نوعية الاطر التنظيمة	0.57	0.61	0.42	0.17	0.29
السعودية	نوعية الاطر التنظيمة	0.03	0.08	0.00	-0.08	-0.07
الجزائر	نوعية الاطر التنظيمة	-1.17	-1.17	-1.20	-1.26	-1.30
مصر	نوعية الاطر التنظيمة	-0.84	-0.92	-0.86	-0.86	-0.83
العراق	نوعية الاطر التنظيمة	-1.24	-1.13	-1.20	-1.16	-1.18
كوريا الجنوبية	نفاذ القانون	0.93	1.16	1.16	1.24	1.19
نيوزلندا	نفاذ القانون	2.00	1.95	1.92	1.88	1.88
الامارات	نفاذ القانون	0.64	0.85	0.80	0.81	0.84
عمان	نفاذ القانون	0.38	0.41	0.43	0.46	0.55
السعودية	نفاذ القانون	0.12	0.34	0.10	0.14	0.17
الجزائر	نفاذ القانون	-0.86	-0.86	-0.86	-0.78	-0.82
مصر	نفاذ القانون	-0.60	-0.52	-0.54	-0.41	-0.42

العراق	نفاذ القانون	-1.42	-1.63	-1.64	-1.76	-1.72
كوريا الجنوبية	فاعلية الحكومة	1.01	1.06	1.07	1.18	1.38
نيوزلندا	فاعلية الحكومة	1.88	1.84	1.77	1.67	1.67
الامارات	فاعلية الحكومة	1.51	1.42	1.42	1.43	1.38
عمان	فاعلية الحكومة	0.08	0.19	0.19	0.19	0.26
السعودية	فاعلية الحكومة	0.17	0.15	0.14	0.16	0.16
الجزائر	فاعلية الحكومة	-0.50	-0.53	-0.59	-0.44	-0.52
مصر	فاعلية الحكومة	-0.77	-0.66	-0.62	-0.58	-0.42
العراق	فاعلية الحكومة	-1.25	-1.27	-1.26	-1.32	-1.34
كوريا الجنوبية	مكافحة الفساد	0.37	0.46	0.48	0.60	0.76
نيوزلندا	مكافحة الفساد	2.28	2.28	2.24	2.18	2.17
الامارات	مكافحة الفساد	1.07	1.17	1.13	1.15	1.11
عمان	مكافحة الفساد	0.27	0.34	0.25	0.25	0.45
السعودية	مكافحة الفساد	0.05	0.23	0.36	0.36	0.27
الجزائر	مكافحة الفساد	-0.65	-0.68	-0.60	-0.63	-0.62
مصر	مكافحة الفساد	-0.64	-0.64	-0.54	-0.57	-0.67
العراق	مكافحة الفساد	-1.37	-1.39	-1.37	-1.40	-1.34

المصدر :-من اعداد الباحث بالاعتماد على :-

The World Bank , DataBank ,Worldwide Governance Indicators, https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators/preview/on#

الخاتمة :

اولا : الاستنتاجات

١-يتمتع الاقتصادالعراقي بأمكانات طبيعية وبشرية جيدة و تمثل عناصر موسعة ومحفزة للاستثمار،وهذه المقومات اذا ما استغلت بشكل امثل فسوف تسهم بشكل كبير في رفع حجم الاستثمار وزيادة فاعليته.

٢-يواجه الاقتصاد العراقي العديد من المشكلات والتحديات التي تعد بمثابة الكوابح والمثبطات التي تعرقل وتحد من امكانية التوسع في الاستثمار ومنها مشاكل تتعلق بالبيئة القانونية للاستثمار والبنى التحتية وتراجع القطاع المصرفي والفساد الاداري والمالي وغيرها من المثبطات ،الامر الذي جعل مناخ الاستثمار في العراق مناخا طاردا للاستثمار .

٣–ان مؤشرات البيئة الاستثمارية في العراق والتي تم تحليلها في البحث تشهد تراجعا واضحا وكبيرا الامر الذي انعكس سلبا على استقطاب الاستثمار وبالذات الاستثمار الاجنبي المباشر الذي سجل تدفقا سالبا خلال المدة ٢٠١٣–٢٠١٩.

٤–هناك مساعي واضحة من دول العينة التي شملتها الدراسة لتطوير مناخ الاستثمار ، ولم يلاحظ مثل هذه المساعي في العراق.

٥– ان المؤشرات التي تمت دراستها تدل بوضوح الى ان العراق من الدول الاسوأ في سهولة الاعمال التجارية وانه من الصعوبة بمكان القيام باي عمل او نشاط استثماري ، وكان موقع مناخ الاستثمار مقارنة مع بلدان العينة هو الاسوء الا في مجالات نادرة جدا.

٦– ان مؤشرات ادارة الحكم (نوعية الاطر التنظيمية ، نفاذ القانون ،فاعلية الحكومة ،مكافحة الفساد)، كانت تتخذ قيم سالبة ولم تشهد اي تحسن ملحوظ ، ممايشير بوضوح الى عدم وجود اي جهود فعلية للعمل على تحسينها ، الامر الذي جعل منها عقبة بوجه الاستثمار .

٧–تمتاز بيئة اداء الاعمال في العراق بكونها مثقلة بالروتين الاداري والبيروقراطية ويظهر ذلك جليا في عدد الاجراءات والوقت اللازم والكلفة المطلوبة للقيام باي نشط اقتصادي .

التوصيات :

١– اضفاء طابع الحيوية والديناميكية على البيئة التشريعية والقانونية للاستثمار في العراق وعدم الاكتفاء بسن قوانين الاستثمار بل يجب مراقبة البيئة التشريعية والقانونية من ناحية عملية وواقعية والعمل على ايجاد الحلول لها ،فالتطبيق العملي يسلط الضوء على اهم الثغرات القانونية والتشريعية في مناخ الاستثمار ويشير بوضوح الى مكامن الخلل .

٢– ايلاء الاهتمام الكافي بالتقارير التي تصدر عن المنظمات والمؤسسات الدولية وبالذات تقارير بيئة الاعمال ومؤشرات ادارة الحكم كونها تعكس الصورة الحقيقية لبيئة الاعمال في العراق فضلا عن كونها تعد المؤشرات الفعلية التي يعتمد عليها الاستثمار الاجنبي في حركته بين مختلف البلدان.

٣- العمل بشكل جاد من اجل دراسة تجارب الدول الاخرى التي نجحت في تطوير مناخ الاستثمار لديها ،لغرض الاستفادة من تلك التجارب في تطوير مناخ الاستثمار في العراق، ويمكن تتبع مؤشرات بيئة اداء الاعمال ومؤشرات ادارة الحكم للتعرف على افضل التجارب بهذا الشأن .

٤-تقليل الروتين الاداري والبيروقراطية المفرطة وبما يودي الى تقليل عدد الاجراءات والوقت والكلفة المطلوبة في كافة النشاطات الاقتصادية .

٥-ازالة كافة العقبات والمعرقلات التي تقف بوجه التوسع في عمليات الاستثمار من خلال القيام بعمليات الاصلاح التي تعالج الثغرات التي تظهرها المؤشرات الدولية و اتخاذ حزمة من التدابير والاجراءات واتباع السياسات الملائمة التي تعمل على تطوير مناخ الاستثمار وتنقله الى الوضع المناسب لكي يكون مهيئا وجاذبا للاستثمار.

الهوامش :

(١)- طالب حسن نجم ،"الاستثمار واهمية استخدام النماذج القياسية في تحليل العلاقة بين التكوين الراسمالي والنمو الاقتصادي" ،مجلة العلوم الاقتصادية والادراية، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد،العدد2 ،1990،ص120 .

(٢)- سيد سالم عرفة ،ادارة المخاطر الاستثمارية، الطبعة الاولى،(عمان ، دار الراية للنشر والتوزيع،2009)،ص 15.

(٣)- حسام داود،مصطفى سلمان ،مبادى الاقتصاد الكلي،الطبعة الاولى ،(عمان،دار الميسرة للنشر،2000) ،ص118

(٤)- صقر احمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية ،الطبعة السادسة،(الكويت ، دار الكتب الوطنية،1990)،ص230 .

(٥)- ماهرعزيزعبد الرحمن الحبيب ،علاقة الاستثمارفي قطاع التعليم بالتنمية الاقتصادية في بلدان عربية مختارة ،رسالة ماجستيرغيرمنشورة، جامعة بغداد،كلية الادارة والاقتصاد،2009 ،ص10.

(٦)- قانون الاستثماررقم(١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل بالقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٠ والقانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٥ ،الهيئة الوطنية للاستثمار ، ص ٢

(٧)- نبيل جعفر عبد الرضا،البيئة الاستثمارية في البصرة المحددات والتطلعات، الطبعة الاولى ،(بيروت،مؤسسة التاريخ العربي،2012)،ص13 .

(٨)- هاشم رمضان الجزائري واخرون ، حوافز وضمانات المستثمر في ظل قانون الاستثمار العراقي وبعض قوانينين الأستثمار العربية، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة، العدد(٢٣)المجلد السادس ، كانون الثاني ، ص٥٢.

-خولة ارشيح حسن ،مناخ الاستثمار في العراق للمدة (١٩٩٧-٢٠٠٧) ، اطروحة دكتورة غير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية الادارة والاقتصاد، ،٢٠١٠، ص ص ٩-١٠.

(٩)- ممتاز نحاس،مباضع اقتصادية ،الطبعة الاولى،(دمشق،التكوين للطباعة والنشر،2002) ،ص 9 ..

(١٠)- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1993 ،(الكويت،2004) ،ص60 .

(١١)- حميد عبد الحسين العقابي ،دراسة للواقع الاقتصاد ي والاستثماري في العراق في ضل المرحلة الحالية،(بغداد،مركز العراق للدراسات الاستراتيجية ،2004)، ص163 .

(١٢)- هشام غرايبه، "محددات الطلب الكلي على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني"، مجلة أبحاث اليرموك، عمان ،المجلد 18، العدد 2،2002،ص67-68.

(١٣)-عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، ط ١، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٣ ، ص ص ١٩٣-١٩٤.

(١٤)- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010-2014) ،(بغداد ،2009) ،ص 65 .

(١٥)- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام 2007 ،صفحا ت متفرقة

(١٦)- الامانة العامة لجامعة الدول العربية واخرون ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي،2004 ،ص 269.

(١٧)-OPEC, World Oil Outlook, Vienna,201-,P 9.٩

(١٨)-OPEC, Annual Statistical Bulletin , Vienna,2011,pp19-24

(١٩)- يحيى حسن حمود،دراسات في الاقتصاد العراقي ،الطبعة الاولى،(بغداد، مركز العراق للدراسات،2012) ،ص157.

(٢٠)-U.S.Energy Information Administration(EIA), International Energy Outlook ,2013 ,p63- .

(٢١)- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،المجاميع الاحصائية السنوية ،اعداد مختلفة ،صفحات متفرقة.

(٢٢)- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مؤشرات التعليم متاحة على الموقع :http://www.cosit.gov.iq/ar/2013-02-25-07-39-31

(٢٣)- فراس جاسم موسى، دور البرلمان في مكافحة الفساد في العراق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، 2007.ص24.

(٢٤)- د.يوسف علي عبد الاسدي ،"نحو استراتيجية وطنية لجذب الاستثمارات الاجنبية" ،مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة مركز دراسات الخليج العربي،مجلد37 ،العدد17،السنة2009 ص ص 105-103 .

(٢٥)- خولة رشيج حسن ،مناخ الاستثمار في العراق للمدة (1997-2007) ،اطروحة دكتوراء غير منشورة،جامعة البصرة كلية الادارة والاقتصاد،2010 ،ص117 .

(٢٦)- ايسر ياسين،"واقع المناخ الاستثماري في العراق وسبل النهوض به"،مجلة دراسات افتصادية،بغداد،بيت الحكمة،العدد23،السنة 2010،ص23 .

(٢٧)- الوكالة الامريكية للتنمية الدولية(USAID) ،برنامج تجارة التنمية الاقتصادية في المحافظات ،خريطة طريق المستثمر في العراق،2009 ،ص37

(٢٨)- علي محمود الفكيكي ،نحو بيئة استثمارية جاذبة في العراق ، مجلة المنصور،بغداد ،كلية المنصور الجامعة ،العدد14 ،السنة 2010،ص14 .

(٢٩) – تم احتساب النسب بالاعتماد على بيانات جدول رقم (٢)

(٣٠)– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار ،سنوات مختلفة صفحات متفرقة

(٣١)–البرنامج الانمائي الامم المتحدة،برنامج إدارة الحكم في الدول العربية،مؤشرات واحصاءات،متاحة على الموقع الالكتروني http://www.pogar.org /Arabic

المصادر:

–الكتب

١– حمود ،يحيى حسن،دراسات في الاقتصاد العراقي ،الطبعة الاولى،(بغداد، مركز العراق للدراسات،2012).

٢– داود، حسام ،مصطفى سلمان ،مبادى الاقتصاد الكلي،الطبعة الاولى ،(عمان،دار الميسرة للنشر،2000)

٣– صقر، احمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية ،الطبعة السادسة،(الكويت ، دار الكتب الوطنية،1990)

٤– عبد الحميد ،عبد المطلب ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، ط ١، (مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٣).

٥–عبد الرضا، نبيل جعفر،البيئة الاستثمارية في البصرة المحددات والتطلعات، الطبعة الاولى ،(بيروت،مؤسسة التاريخ العربي،2012) .

٦– عرفة ،سيد سالم ،ادارة المخاطر الاستثمارية، الطبعة الاولى،(عمان ، دار الراية للنشر والتوزيع،2009)

٧– العقابي ،حميد عبد الحسين ،دراسة للواقع الاقتصاد ي والاستثماري في العراق في ضل المرحلة الحالية،(بغداد،مركز العراق للدراسات الاستراتيجية ،2004) .

٨– موسى ،فراس جاسم، دور البرلمان في مكافحة الفساد في العراق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، 2007.

٩– نحاس ، ممتاز،مباضع اقتصادية ،الطبعة الاولى،(دمشق،التكوين للطباعة والنشر،2002).

١٠– الوكالة الامريكية للتنمية الدولية(USAID) ،برنامج تجارة التنمية الاقتصادية في المحافظات ،خريطة طريق المستثمر في العراق،2009 .

البحوث والتقارير الاحصائية :

١–وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010–2014) ،(بغداد ،2009)

٢–وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام 2007،(بغداد،٢٠٠٨)

٣-الامانة العامة لجامعة الدول العربية واخرون ،التقرير الاقتصادي العربي الموحدلعام ٢٠٠٣، (ابو ظبي،2004)

٤-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠٠٣ ،(الكويت،2004).

٥-المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ، مناخ الاستثمار في الدول العربية ، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ،(الكويت ، ٢٠١٩)

الدوريات :

١-الأسدي.يوسف علي عبد ،"نحو استراتيجية وطنية لجذب الاستثمارات الاجنبية" ،مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة مركز دراسات الخليج العربي،مجلد37 ،العدد17،السنة2009.

٢-الجزائري ،هاشم رمضان واخرون ، حوافز وضمانات المستثمر في ظل قانون الاستثمار العراقي وبعض قوانينين الأستثمار العربية، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ،المجلد السادس ، العدد(٢٣) ، كانون الثاني،٢٠١٢.

٣-الفكيكي ،علي محمود "نحو بيئة استثمارية جاذبة في العراق "، مجلة المنصور،بغداد ،كلية المنصور الجامعة ،العدد14 ،السنة 2010،

٤-نجم ، طالب حسن،"الاستثمار واهمية استخدام النماذج القياسية في تحليل العلاقة بين التكوين الراسمالي والنمو الاقتصادي" ،مجلة العلوم الاقتصادية والادراية، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد،العدد2 ،1990.

٥- هشام غرايبه، "محددات الطلب الكلي على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني"، مجلة أبحاث اليرموك، عمان ،المجلد 18، العدد 2،2002.

٦-ياسين ،ايسر،"واقع المناخ الاستثماري في العراق وسبل النهوض به"،مجلة دراسات افتصادية،بغداد،بيت الحكمة،العدد23،السنة2010.

الاطاريح والرسائل :

١-الحبيب ،ماهرعزيزعبد الرحمن ،علاقة الاستثمارفي قطاع التعليم بالتنمية الاقتصادية في بلدان عربية مختارة ،رسالة ماجستيرغيرمنشورة، جامعة بغداد،كلية الادارة والاقتصاد،2009.

٢-حسن ،خولة رشيج ،مناخ الاستثمار في العراق للمدة (1997-2007) ،اطروحة دكتوراء غير منشورة،جامعة البصرة ،كلية الادارة والاقتصاد،2010.

القوانين:-

١-قانون الاستثماررقم(١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل بالقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٠ والقانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٥ ،(الهيئة الوطنية للاستثمار،بغداد،٢٠١٥)

شبكة المعلومات الدولية :

-البرنامج الانمائي الامم المتحدة،برنامج إدارة الحكم في الدول العربية،مؤشرات واحصاءات،متاحة على الموقع :

http://www.pogar.org /Arabic

٢- البنك الدولي، مؤشرات أدارة الحكم، متاحة على الموقع الالكتروني:-

http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports

٣-وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مؤشرات التعليم متاحة على الموقع :http://www.cosit.gov.iq/ar/2013-02-25-07-39-31

المصادر الاجنبية :

-Report
-OPEC, Annual Statistical Bulletin , Vienna,2011.
-OPEC, World Oil Outlook, Vienna,2019.
-U.S.Energy Information Administration(EIA), International Energy Outlook ,2013.
- UNCTAD, United Nations, New York 10017, United States of America ,World Investment Report 2016.
- UNCTAD, United Nations, New York 10017, United States of America ,World Investment Report 2020.
-World bank group, Doing Business , Washington DC,2019.
-Electronic Resources
-The World Bank ,Worldwide Governance Indicators, available on :
https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators/preview/on#